

تقارير

تظاهرات العراق: سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام





قوات الأمن واجهت المتظاهرات بالعنف المفرط (الأناضول)

مقدمة

إن التكرار المكثف للتظاهرات الاحتجاجية في العراق يجعلها سلوكًا مجتمعيًا عفويًا، فهي تنطلق في الأغلب برفع مطالب شخصية ومناطقية، وبمجموع صغيرة سلمية، ثم سرعان ما تتسع، إذا سمحت الظروف والسياسات الأمنية والبيئة القانونية بذلك، فتتخذ أشكالًا جديدة تسير بالتظاهرات الاحتجاجية في اتجاه تصاعدي (ظلم، احتقان شعبي، تظاهرات سلمية، تظاهرات احتجاجية غاضبة، وصولًا إلى انتفاضة، أو مواجهات دامية، ثم تنتهي بالتغيير..). لكن بعد عام 2003 لم تكتمل دورة التظاهرات العراقية كونها لم تصل إلى مرحلة تغيير النظام السياسي أو إلى مستوى الثورات التي تستهدف رأس النظام .

والأمثلة على ذلك كثيرة، كما في حالة الثورة التونسية والمصرية والليبية واليمنية مثلاً؛ حيث تطورت التظاهرات الاحتجاجية، من دون أن يكون ذلك مخططاً منذ البداية، إلى ثورة. لم تكن أصلاً الدعوة إلى التظاهرات هدفها إلا تغيير سلوك النظام وتعديلات دستورية وتشريعية تلمس ضروريات وحاجيات الشعب الاقتصادية والأمنية والحريات، ولكن تلك التظاهرات ذهبت بعيداً بإطاحة نظام حسني مبارك أو زين العابدين بن علي، بدأت تظاهرات بشكل عفوي وسلمي ثم صيرتها الطريقة الرديئة التي استعملتها قوات الامن لاحتوائها بطريقة خشنة ومستهترة، فرفعت فاعليتها إلى مستوى مطالب الثورة وقلبت موازين القوى الداخلية.

إن دورة التظاهرات العراقية غير المكتملة التي شهدتها ستة محافظات عراقية، في أكتوبر/تشرين الأول عام 2019، قد تكون مختلفة لأنها جاءت عابرة لكل الفئات الحزبية والسياسية والأيدولوجية كافة، وقد انطلقت شبابية بأسلة هادئة. ينتمي هؤلاء الشباب للفئات العمرية من 16-28 وفي الأغلب إلى الفئات المهمشة المظلومة التي تنتشر داخل الأحياء

والأزقة الحضرية الفقيرة، فيما كانت مشاركة أبناء أطراف المدن الريفية البعيدة من المركز ضعيفة، كما أن التظاهرات ليس لها قيادة على مستوى الخطاب أو التمويل أو الإعلام أو الرمز .
وينقل لنا تاريخ تظاهرات ما بعد 2003 في العراق أنه كلما أدركت فئات معينة أنها أصبحت مهمشة ومظلومة، سارعت إلى التظاهر للمطالبة بحقوقها المشروعة في تقاسم الثروات الوطنية وفرص إدارة الدولة .

بدأت هذه التظاهرات الشبابية في ساعاتها الأولى بشكل محدود، حتى قلَّ من قيمتها وخطورتها الجميع لكنها تمكنت خلال أيام من فرض نفسها بقوة وتحولت من حجر صغير إلى صخرة تهدد النظام السياسي برمته.

وفي غياب الظروف القانونية والإنسانية وتسُّلُّت الأحزاب الهجينة وفاعليها المسلحين، قُمت التظاهرات بطريقة بالغة العنف وبالرصاص الحي والقنص المتمعد. ومنذ البداية، اعتبرت الحكومة العراقية هذه التظاهرات غير قانونية، لأنها "غير مرخصة" وبالتالي منحت الحكومة نفسها حق قمعها من قبل قوات مكافحة الشغب والفصائل المسلحة التابعة للأحزاب الحاكمة التي اجتهدت بمواجهتها بكافة الوسائل العنيفة.

تظاهرات بلا قيادة

التظاهرات عفوية بلا قائد مفاوض، وتالياً تأثيراتها لن تصل إلى ازاحة النظام السياسي أو تغيير رأس النظام، وهذا يمهد للكثيرين من المنظمين ركوب منصة القيادة.

والعفوية مغامرة لا تلاقي احتراماً أو حماية من قبل السلطة والنتيجة استضعافهم وقمعهم، وهذا يعتمد على مدى تقبل وتفاعل النظام السياسي مع تلك التظاهرات، فالتجربة الاحتجاجية العراقية تؤكد أن السلطة لا تحمي القلَّة ولا تحترمها بل تنكِّل بها، وهي تخشى وتحترم وتتجاوز عن التظاهرات ذات الكتل البشرية المليونية المرخصة وغير المرخصة، فتظاهرات التيارين، الصدري والمدني، نجحت في إفقاد قوات الأمن الاتزان وبالأخص ضد تظاهرات المنطقة الخضراء وساحة التحرير، وبالتالي الإحجام عن قمعها.

إن التظاهرات لا تستطيع وهي بلا هوية سياسية وبعده قليل أن تهدد النظام السياسي بالسقوط ولا تستطيع أن تهدد شرعية النظام السياسي الحاكم أمام الرأي العام الداخلي والخارجي .

شعور المتظاهرين بأنهم خُدلوا، بسبب كتلهم البشرية الصغيرة، بالضعف والمبالغة بالمطالب، وهذا ما يثير فيهم الشعور بالإحباط وحب الانتقام، ويثير فيهم روح الكراهية للقانون .

في العراق تبقى السلطة والنظام الحاكم يخشون العدد البشري الكبير فهو الحاكم في النهاية.

وقد تمحورت تساؤلات الجميع ومنهم الطبقة السياسية في العراق لاسيما الأحزاب والقوى المسلحة الموالية للحكومة حول أمرين:

- ما هي القوى التي مثَّلت المحرك الرئيسي للتظاهرات؟

- هل تريد هذه التظاهرات الوصول إلى ثورة أم انتفاضة أو طرح مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية؟

تميزت الفترة بين عامي 2011-2019، بظهور جيل شبابي أكثر وطنية وعقلانية في فهم وسائل الديمقراطية، خرج بنحو 200 تظاهرة في كافة محافظات العراق خلال هذه الفترة (1). وقد بحث الشباب عن أشكال تظاهرات جديدة للتعبير عن مطالبه، لم تكن مستعملة من قبل؛ حيث لم تعد الفواعل التقليدية، الحزبية والدينية والقومية، قادرة أن تمثل لهم خيمة إصلاحية لعلاج الفساد والانحراف الذي تمارسه الأحزاب الحاكمة، وإنما راهنوا على الفاعل الشبائي غير المتحزب والمعطل عن العمل، مستعملين أساليب مختلفة تتمثل بالتظاهرات العفوية الشبائية، علاوة على الاعتصامات الخاصة بالخريجين والمفسوخة عقودهم، والمسيرات والوقفات الاحتجاجية.

إن الفشل في إدارة أمن تظاهرات أكتوبر/نشرين الأول 2019 العفوية أبقى الخط مفتوحاً على التوتر بين الشباب الذي لا قيادة له أو مفاوض وبين أمن الدولة، كمؤشر سلبي على فشل مبادرات التهدئة والاحتواء التي أعلنت عنها المرجعية الشيعية في النجف والرئاسات الثلاثة، جعلت التظاهرات تمتد شيئاً فشيئاً إلى مناطق وساحات صغيرة ليست لها رمزية احتجاجية من قبل، ففي اليوم الأول كانت التظاهرات في ست ساحات مركزية داخل ست محافظات عراقية (بغداد، النجف، ذي قار، الديوانية، السماوة، ميسان) ثم بعد القمع الأمني توسعت في اليوم الثاني إلى 28 منطقة احتجاجية، وفي اليوم الثالث بسبب شدة القمع انكشفت إلى 13 منطقة احتجاجية، وفي اليوم الرابع ازداد تقلص عديد المحتجين وانكشفت التظاهرات إلى 4 مناطق احتجاجية، في اليوم الخامس انخفض عدد المتظاهرين من 25000 إلى 200-300 متظاهر في 3 مناطق احتجاجية، وفي اليوم السادس أصبح هناك أقل من 130 متظاهراً وفي منطقتين احتجاجيتين في محافظتي بغداد والديوانية فقط (2).

على الرغم من اتحاد الهوية المذهبية والقومية لغالب المتظاهرين (العرب الشيعة)، فإن أحداث الاحتجاجات السابقة كانت تغلب عليها اتحاد الهوية والمناطقية عدا العاصمة بغداد، تعكس الواقع نفسه. لربما القاسم المشترك بينها، بحسب المراقب العراقي، هو استبطان المحتجين السنّة والکرد خوفاً كبيراً أمام احتمالية اتهامهم بالإرهاب أو محاولة الانفصال، في ظل تحولات دولية تفرض على العراق سياقاته وأحياناً قراراته. وبالعودة إلى التطور التاريخي للاحتجاج بالعراق، منذ 2003 إلى ما قبل مولد التظاهرات الأخيرة، نجد أن مطالب التظاهرات الشبائية العفوية، تتوزع عمومًا بين: (الكرامة، والعمل، والسكن، والصحة، والكهرباء، وخدمات البلدية، والتعليم، والنقل العام، والطرق، والأمن، والقضاء..) (3).

القوى الفاعلة في المظاهرات

ويمكن توزيع القوى الفاعلة في تظاهرات أكتوبر/نشرين الأول إلى:

- 1- أغلبية من الفئات الكادحة والفقيرة تتكون من العاطلين والمهمشين اجتماعياً.
- 2- أغلبية شبائية تمتاز بالحساس الثوري والفاعلية الجماهيرية والقدرة على الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث يشكّلون مع الفئة الأولى 90% من عديد المحتجين (4).
- 3- فئات أخرى يغلب عليها النزعة الدينية الشكلية السلوكية غير مسيسة أو مؤدلجة.
- 4- جماعات صغيرة تنتمي إلى أحزاب شيعية إسلامية معارضة (تيار الحكمة وكتلة النصر والصدريين) ربما خرجت بشكل فردي غير ممنهج وبدون توجيه حزبي بغية تحقيق مصالح شخصية (5).

5- مجموعات صغيرة تنتمي لأحزاب تقليدية، منها اليساري والليبرالي والقومي، ترى انسجام شعاراتها مع عفوية الحراك الشبابي المناهضة لسياسات المحاصصة وانعدام العدالة الاجتماعية في تقسيم الثروة والسلطة من قبل الأحزاب المساندة للحكومة. (6)

وتتجسد أبرز ملامح التظاهرات الأخيرة بما يلي:

1. طابع التظاهرات الشبابية العفوية غير المنظمة، والشعارات المتكررة التي تنتقد الأحزاب الحاكمة والإسلام السياسي. ويصعب أن نتجاهل أن التظاهرات تبقى في الأصل ممارسة مشاغبة و عفوية انطلقت من سرية النقد والاحتقان والتأليب إلى معارضة علنية، وبموازاة ذلك شاهدنا حجم المصائب والنكسات والتداعيات الخطيرة التي ذاق مآسيها المحتجون في تظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 2019، بسبب سوء التنظيم وانعدام المفاوض القائد وعدم الترخيص الأمني. (7)

2. المقاربة الحكومية لتحجيم التظاهرات و عرقلة توسعها واستمرارها، باستخدام العنف الذي تسبب بمقتل أكثر من 100 متظاهر 65 منهم قُتلوا برصاص القنص، وجرح نحو 7100 متظاهر منهم نحو 112 بحالة حرجة، كما جرى اعتقال 923 متظاهراً أُطلق سراح 678 منهم، فيما تعرض 545 معتقلاً لدرجات متفاوتة من الضرب والإهانة. وقد استخدمت القوات الأمنية المختلفة، الهراوات والعصي والمياه الحارة والغازات المسيلة للدموع، فضلاً عن الرصاص الحي في التصدي للمتظاهرين، كما تعرضت مؤسسات إعلامية للاعتداء وتدمير معداتها، وأبرزها قنوات دجلة، وقناة (إن آر تي عربية)، وقناة الرشيد، وكذلك معدات لشركة تقدم خدمات لمجموعة قنوات من بينها قنوات العربية والعربية الحدث. كما جرى إعلان حظر التجوال ليومي الثاني والثالث من أكتوبر/تشرين الأول 2019، وقطع خدمة الإنترنت، والاعتداء على كوادر وزارة الصحة في مستشفى الجملة العصبية التي كانت من بين أبرز من استقبل الجرحى في بغداد (8).

3. تأكدت سلمية التظاهرات بفعل نوعية الفئات التي انخرطت أكثر في التظاهرات والتي ترفض بشكل قطعي ممارسة العنف كردة فعل على قمع القوات الأمنية في هذا الشكل من الممارسة الاحتجاجية؛ إذ ضمت المظاهرات فئات متعددة منهم خريجو معاهد وجامعات وحملة شهادات عليا جمعهم مطلب الوظيفة والعمل. نظراً إلى مستواهم التعليمي، ترسخ لديهم شعور بضرورة سلمية تظاهرتهم، ويقانونية تظاهرتهم رغم عدم حصولهم على تصريح حكومي من وزارة الداخلية (9).

4. سرّت في خلية الأزمة بقيادة رئيس الوزراء خشية من ارتباط التظاهرات بجهات دولية وإقليمية (10) من أجل معاقبته على زيارة الصين و جلب الاستثمارات الصينية الكبيرة (الاستثمار مقابل النفط)، وخشيته من تحول حالة أزمة التظاهرات إلى حالة قصوى (الثورة) وتغيير النظام السياسي (11).

5. يلاحظ في أحد التقارير المسربة عن الأمن العراقي أن التظاهرات الاحتجاجية التي تشهدها ست مدن عراقية وساحاتها، تعود بالأساس لأسباب اقتصادية، التي تعكس هشاشة وضع عشوائيات الإسكان والأسواق غير النظامية المقترشة على الأرض (البسطيات) وعدم ترخيص عجلات (التوكتوك) والتحديات التي تواجه القطاع الخاص وارتفاع نسب البطالة والفقر وانحدار خدمات الصحة والتعليم والنقل والبلدية.

6. فشلت الحكومة في إرهاب التظاهرات في بغداد وذي قار والنجف والديوانية وبابل والسماوة بالعنف المفرط والقوة الممينة في الأيام الثلاثة الأولى، رغم استخدام جميع الطرق الرديئة من طرف رجال الأمن أو مكافحة الشغب أو قوات الجيش العراقي وفصائل ولأينية في الحشد الشعبي، وكذلك فشلت مبادرة المرجعية في النجف ومعها مبادرات الرئاسات الثلاثة في احتوائها بشكل تكتيكي مثلما حدث في تظاهرات صيف 2015 2016، بتبني مسلك التفاوض والحوار والاستجابة الجزئية لبعض المطالب، أو مظاهرات صيف 2018 في البصرة وجنوب العراق باستخدام القوة.

7. لم يشترك في هذه التظاهرات رجال الدين والمشاهير وأعيان المعارضين من المثقفين والأكاديميين والفنانين والإعلاميين الذين كانت لهم مشاركة في جميع التظاهرات السابقة، واكتفوا بالتأييد الخطابي والإسناد المعنوي، والتزام الحياد والتحفظ، عدا دعوات متابعة انطلقت من قبل السيد مقتدى الصدر (12) وكل من رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي (13)، ورئيس البرلمان الأسبق، أسامة النجيفي (14)، تطالب باستقالة الحكومة وانتخابات مبكرة بإشراف أممي.

8. لقد نجحت هذه التظاهرات، وبدون قيادة، في تشكيل سلطة لها القدرة على تغيير مسار الحكومة واستبدال مجموعة من الوزراء وتعديل قوانين وتشريعات وإحالة ملفات أكثر من 1000 موظف إلى القضاء وتوفير 108 آلاف وظيفة للمفسوخ عقودهم، 2000 درجة وظيفية لحملة الشهادات العليا (15).

9. الشباب يتراوح أعمارهم بين 16-28 سنة يشكّلون مجموعات صغيرة في أحيانهم، ثم يخرجون إلى الطريق العام لإقامة حواجز ويحرقون الإطارات المستعملة، ثم تنشب المواجهات مع مختلف الأجهزة الأمنية، ولم يقم المتظاهرون بتحطيم المحلات التجارية والمؤسسات الرسمية القريبة من تجمعاتهم ولم يحاولوا اقتحامها أو سرقتها وهذا الكلام ينطبق على كل التظاهرات بعد عام 2011.

10. ما ميز التظاهرات الأخيرة في العراق، هو أنها تبلغ ذروتها ليلاً على خلاف العادة التي جرت عليها جميع التظاهرات قبل تظاهرات 2018 في البصرة، لیتفادی المتظاهرون كاميرات المراقبة المنتشرة في الشوارع والتي أضحت الأهداف الأولى لهذه التظاهرات الاحتجاجية (16).

11. كما تميزت هذه التظاهرات الاحتجاجية أيضاً بافتقارها إلى أماكن احتجاجية لها رمزية كساحة التحرير في بغداد، وأيضاً لم تختار مناطق لها ميزات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو ديني في باقي المحافظات، وهو ما تلقفه الخطاب الإعلامي الأمني والحكومي محاولاً أن ينفي عنها السلمية، ويحصرها في تظاهرات لصناعة الفوضى وتحدي قانون الدولة (17).

مطالب وشعارات المتظاهرين

ارتبطت أغلب شعارات التظاهرات بالأوضاع الاقتصادية ومكافحة الفساد، وحرمان الشباب من حقهم في الثروة الوطنية بصورة متساوية.

خرج الشباب إلى الشوارع مطالبين بإصلاح النظام الاقتصادي ومكافحة الفساد، غير أن استجابة الحكومة كانت محدودة، واستمرت التظاهرات 6 أيام دامية قبل أن تطلق الرئاسات الثلاث وعوداً اصلاحية بحل تلك المشكلات في فترة بين أسبوع إلى شهرين، كان الشعار الأساسي للتظاهرات "نازل أخذ حقي"، قد أوضح الطابع الاقتصادي والاجتماعي لأهدافها، وكانت مجمل الشعارات تدور حول إدانة فساد الطبقة السياسية (الحكومة والمعارضة) وما يتعرض له

المواطنون من الظلم، وتراجع الشعور العام بالأمن وتراجع قدرة الدولة على توفير الحماية الكافية للمواطنين وانفلات السلاح السائب وتحكم الفصائل المسلحة والعشائر والإفلات من المحاسبة القضائية. وشملت الاحتجاجات قرار الحكومة بإزالة العشوائيات وهدم البيوت والأسواق غير النظامية أو المرخصة بدون توفير بدائل مناسبة وكريمة. تظاهرات 2019، ومع تراكم حالات القمع بات المتظاهرون يطالبون بكشف الحكومة عن أسباب اللجوء إلى هذا المستوى الحاد من القمع، والجهات التي تقوم بإطلاق الرصاص الحي وكذلك هويات وخلفيات (القناصين المجهولين) الذين تحدثت عنهم السلطات الأمنية واعترفت بالفشل في القبض على أي منهم، أو أصحاب البدلات السوداء الملتئمين الذي شاركوا بمواجهة المتظاهرين وأتهموا من قبل المتظاهرين بأنهم كانوا الأشد قسوة وارتكبوا العديد من عمليات القتل.

وكان من بين المحتجين الأفراد الذي جرى فسخ عقودهم في وزارتي الداخلية والدفاع، وهم فئة قوية وقادرة على التعبئة وحشد الكثير من فئات المجتمع، ويضم تجمعهم نحو 190 ألف متعاقد سابق، وقد نظمت هذه الفئة عدة تظاهرات لتحسين أوضاعهم ورفع قيمة المعاش ليكون مساوياً للأجور التي يتقاضونها، وقد استخدمت الحكومة القوة لفض هذه التظاهرات. وتوصلت الحكومة لاتفاق معهم في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019 لإنهاء التظاهرات مقابل الاستجابة لبعض مطالبهم وعودة 180 ألف منهم كخطوة أولى (18) .

وإلى جانب كل هذه الفئات، تظاهرت مجموعة من صغار السن دون سن 18 سنة بدفع من عوائلهم احتجاجاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية وبسبب ارتفاع معدلات التضخم وضعف القدرة الشرائية، وارتفاع مستوى الجريمة والأمن .

في هذا الوقت، تعاني حكومة عادل عبد المهدي شبه مقاطعة سياسية من قبل تحالف الإصلاحيين، وهذه العزلة أخذت بالتعمق، وهناك توتر وشبه انقطاع مع سُنَّة تحالف الإصلاح، وجميع هذه العلاقات معلقة بخيط رفيع، فالوضع في العراق غير مستقر، والنظام السياسي العراقي -حسب رئيس الجمهورية برهم صالح- يواجه وضعاً صعباً لم يشهده من قبل، فتفاهات عادل عبد المهدي مع كل من زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، وزعيم تيار الفتح، هادي العامري، التي شكّل بموجبها حكومته تستند لهذا التوافق من دون أية كتلة برلمانية مساندة، وهي كانت إجراء تكتيكياً وهشاً جداً لتشكيل الحكومة، ولذلك فحكومة عبد المهدي أصلاً تقوم على أساس هش من التحالفات، وقد وصف رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، ابتعاد الحكومة عن الاستجابة السريعة لمطالب المتظاهرين بالـ"نكسة".

ويعود القلق من عدم الاستجابة لمطالب المتظاهرين إلى اعتقاد سائد وسط الناس، ومنهم المتظاهرون، بأن الحكومات السابقة لم تف بوعودها خلال كل الحركات الاحتجاجية السابقة، وأن هذه الوعود والقرارات هي من أجل امتصاص الغضب والتهنئة وإيقاف الاحتجاجات.

وبينما يكرر قادة الحكومة العراقية ادعاءاتهم بعدم وجود قائد مفاوض بين المتظاهرين للتفاوض معه، فالحكومة بسبب سياساتها الأمنية الخشنة أصبحت أضعف بكثير مما كانت عليه في السابق، وقد تفقد العراق إلى "نكسة" جديدة، ففي خلية الأزمة الوزارية بتاريخ 5 أكتوبر/تشرين الأول 2019، اعتبرت جهة رفيعة أن ما يحدث في بغداد والنجف وذي قار يتطلب من رئيس الوزراء اتخاذ قرارات جادة لإيقاف تمدد التظاهرات قبل يوم الجمعة 11 أكتوبر/تشرين الأول 2019، وعدم الاكتفاء في جلسات مجلس الوزراء بالنقاش المكرر الذي يجريه المجلس، فرئيس الوزراء "اعترف بأن ما يحدث في بغداد، بالتظاهرات تقف خلفه أياد حزبية سياسية عراقية من حيث التمويل والإعلام، فهناك متغيرات في العراق مرتبطة الواحدة بالأخرى، وعلى المراقبين ألا يكتفوا بالنظر من زاوية ضيقة؛ إذ يتوجب النظر إلى ما يحدث في بغداد على حدة، وفي النجف

والفرات الأوسط على حدة، فجميع التظاهرات في تلك المحافظات مرتبطة بالواحدة بالأخرى، والاعتقاد السائد في الدوائر الأمنية العراقية، بأن استئناف الإصلاحات العاجلة من شأنه أن يقلص الضغوط على الحكومة من قبل السيد مقتدى الصدر والمرجعية في النجف، ويحوّل انتباه الرأي العام العالمي لاتجاهات أخرى، وخلق صورة مختلفة.

جميع التقارير الصادرة من المنظمات الأممية والدولية والمحلية المدنية والمفوضيات المستقلة توصي باستئناف الإصلاحات العاجلة والتغيير الحكومي الكلي أو الجزئي وإطلاق سراح جميع المعتقلين والاعتذار عن القمع الأمني ومحاكمة من أصدر أوامر القتل للمتظاهرين، لتخفيف التوتر في بغداد والنجف وذي قار، وجاء في هذه التقارير أن موجة التظاهرات في بغداد كفيلة بتهديد النظام السياسي، ولكن فيها من الفرص الإصلاحية التي يمكن للرئاسات الثلاث استغلالها لتحسين مكانتها السياسية، وفي جميع هذه التقارير هناك توصية واسعة للعمل من أجل التحاور السلمي مع المتظاهرين.

إن المحتوى الذي قدمته القنوات الإعلامية العراقية ذات التوجه الليبرالي العراقي، ومنصاتها الإلكترونية على شبكة الإنترنت (19) حول التظاهرات، يتميز بتوحد رسالته وتنوع الدعم، وإن هذا المضمون يتوافق مع رسائل المتظاهرين الراغبين بإيصالها للنظام السياسي، وإن النشر في الإعلام الليبرالي العراقي حول التظاهرات كان محفزاً شعبياً لتوسيع رقعة التظاهرات مع مراعاة الواقع، وهي تمتاز بأنها ذات محتوى حماسي تفاعلي.

إن الفضائيات الليبرالية العراقية تشكّل جزءاً من الإسناد المعارض بما تضمنته من محتويات إعلامية موضوعية وحقيقية متنوعة عن القمع الذي تعرض له المتظاهرون، كما أن المواقع الصحفية والإلكترونية الليبرالية في مقدمة المصادر الإعلامية التي يثق المتظاهرون والشارع العراقي في معلوماتها.

إن المحتوى المنشور في الفضائيات الليبرالية العراقية حول التظاهرات امتاز بأنه على درجة عالية من الوضوح وكذلك سهولة ووضوح الرسالة الإعلامية الخاصة بتغطية التظاهرات في الفضائيات الليبرالية، وأن كثافة التغطية يتناسب مع الحدث في البرامج اليومية في الفضائيات الليبرالية حول التظاهرات (20).

مبادرات التهدئة والاحتواء

تنامت المطالب الجماهيرية الداعية إلى ترميم وإصلاح المشهد السياسي العراقي ومراجعة قانون المفوضية والأحزاب والانتخابات وتوفير الشروط الموضوعية والإمكانات الدستورية التي تتيح للشعب العيش بكرامة، وبالشكل الذي يعيد إيمان وثقة المواطنين بجدوى المحافظة على النظام السياسي ومؤسساته؛ وبما يعطي مدلولاً ومعنى لتمكين العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان ويسهم بالتالي في إنضاج تجربة ديمقراطية حقيقية (21).

أمام الوضع غير القانوني للأحزاب السياسية المسيطرة على القرار والسلطة ومحدودية فرص العمل للمواطن المستقل واستفحال الفساد الإداري الحكومي والحزبي وتلكؤ وضعية القضاء وانحدار مستوي التعليم والسكن والصحة والخدمات البلدية والكهرباء، رفعت تظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 2019 مجموعة من الشعارات؛ تنوعت بين أولويات اجتماعية واقتصادية..؛ فيما اتخذت المطالب في كثير من الأحيان طابعاً محلياً وارتبطت بالحق في الشغل والسكن أو الدعوة إلى إقالة بعض المسؤولين المحليين أو فتح تحقيقات في قضايا فساد إداري ومالي محليين .

وفي هذه الأجواء، ألقى الرئيس برهم صالح خطاباً مساء يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول 2019؛ عرض فيه مجموعة من الإصلاحات التشريعية والاقتصادية التي أوصى بضرورة تنفيذها. كما اقترحت مرجعية النجف بخطبة جمعة 4 أكتوبر/تشرين الأول 2019؛ لجنة تضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين للسهر على بلورة تصور يدعم الإصلاحات الحكومية والبرلمانية والقضائية من خلال فتح نقاش مع مختلف الفعاليات الحزبية والنقابية والمدنية والأكاديمية المستقلة.. وقد قرر رئيس الوزراء تشكيل هذه اللجنة فعلاً في خطابه يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول.

وطلب السيد رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2019، من المتظاهرين إرسال قيادات للتفاوض وطرح حزمة اقتراحات إصلاحية من 20 فقرة ركزت على الاستجابة السريعة والإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.

ويبدو أن تسارع الأحداث بعد ظهور تحدي التظاهرات لعنف السلطة؛ وما تراكم من مقترحات إصلاحية ومبادرات سياسية وتشريعية مختلفة خلال ستة أيام؛ يبرز أن رئيس الحكومة ربح مجموعة من المكتسبات ربما كانت ستكلفه سنتين من الانتظار، شجعتة على إصدار حزميتين من القرارات المؤجلة وأهمها التغييرات الوزارية للوزراء غير المنسجمين معه ممن رشحهم تحالف البناء الذي يتكون من أحزاب قوية مقربة من إيران .

ورغم ما يبدو من توقف المظاهرات إلا أن تقارير تفترض تنامي الاحتجاجات القطاعية المرتبطة بمطالب اجتماعية اقتصادية صرفة ربما تظهر آثارها على شكل مظاهرات جديدة في الأسابيع القادمة.

ويظل مستقبل التظاهرات الاحتجاجية بالعراق مرتبطاً بمدى تطبيق مقتضيات الدستور والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروة والعدالة الانتقالية على وجه صحيح؛ ووجود إرادة حقيقية من الدولة إزاء مكافحة الفساد واقتصاد الربيع؛ ودعم استقلالية القضاء وتجاوز تحكم الفصائل المسلحة وتدخل القانوني العشوائي في جوانبها المرتبطة بالعمل والقانون والأمن والتعليم والصحة والسكن (22) .

* هشام الهاشمي، باحث عراقي وخبير بالشؤون الأمنية.

مراجع

- (1) بحسب إحصائيات عن الإجازات الممنوحة للتظاهرات من قبل وزارة الداخلية العراقية ووزارة داخلية إقليم كردستان.
- (2) حوار اجراه الباحث مع رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩ في بغداد.
- (3) بحسب الشعارات والهناءات التي رُفعت في ساحات ومناطق التظاهرات.
- (4) حوار أجراه الباحث مع رئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، مصدر سابق.
- (5) أسفرت الجهود المبذولة لبناء الدولة منذ عام ٢٠٠٣ عن نسق للحكم يعتمد على سياسات الهوية. ولذا، عجزت الحكومات العراقية عن تمثيل المواطنين بصورة شرعية أو تزويدهم بالخدمات الأساسية، أو حمايتهم من النزعات الطائفية العنيفة. ينظر: انكسارات عربية: العراق-سلطة الظل، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٧، (تاريخ الدخول 10 أكتوبر/تشرين الأول 2019) -[https://carnegie-mec.org/2017/01/18/ar-pub-\(2019\)](https://carnegie-mec.org/2017/01/18/ar-pub-(2019))

67650

(6) حوار أجراه الباحث مع الدكتور جاسم الحلفي، العضو في تحالف سائرون بتاريخ ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ في بغداد.

(7) تتنوع وسائل تدخل الدولة في تنظيم النشاط الإنساني الجماعي والفردى في المجتمع، وتتدرج تلك الوسائل في التنظيم والرقابة ما بين الحظر التام للنشاط والإباحة المطلقة من كل قيد في حدود القانون، ويقع بينهما نظام الترخيص السابق على ممارسة النشاط، وتلك هي المفاهيم الثلاثة التي يمكن أن يخضع لها أي نشاط في أي مجتمع أو لها الحظر، وهو ما يعني منع ممارسة نشاط معين وعلى من يمارسه أن يتحمل النتيجة، وهي التعرض لعقوبة مالية أو بدنية أو كليهما معاً، وثانيهما -وهو عكس الأول- أي إباحة ممارسة النشاط مع وضع شروط لهذه الممارسة وهذه هي القاعدة العامة بالنسبة لأوجه النشاط المختلفة، فالأصل الإباحة لما لم يرد نص يحظره، أما الأسلوب الثالث للتنظيم فهو ليس الإباحة المطلقة مثل الأسلوب الثاني، وليس الحظر مثل الأول وإنما يقع في منطقة وسط حيث يجب استئذان الإدارة للقيام بالنشاط أو ممارسة الحرية. وتخضع الحريات في ممارستها لهذه الدرجات من وسائل التنظيم بحسب النظام السياسي في الدولة، ونستطيع القول: إن ممارسة الحريات الفردية تدخل في إطار الإباحة مثل حرية التعبير وحرية التنقل أما الحريات الجماعية مثل حرية الاجتماع وحرية التظاهر فإنها تخضع الآن في الدول الديمقراطية لما يُعرف بنظام الإخطار declaration مع بقاء نظام الترخيص بالنسبة لبعض هذه الحريات وفي بعض الدول. يُنظر: جبريل، جمال، "قانون حق التظاهر في الميزان القانوني" مجلة الديمقراطية، ٢٠١٤، المجلد ١٤، العدد ٥٣، ص ١٤٥.

(8) حوار أجراه الباحث مع الدكتور أنس العزاوي، العضو في مفوضية حقوق الإنسان، بتاريخ ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ في بغداد.

(9) حوار أجراه الباحث مع الدكتور نزار الربيعي، القيادي في المكتب السياسي للتيار الصدري، بتاريخ أكتوبر/ ٧ تشرين الأول ٢٠١٩.

(10) بحسب تغريدة للشيخ قيس الخزعلي، الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق، على حسابه في تويتر، يوم ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩.

(11) بحسب بيان أصدره تحالف البناء، بتاريخ ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩.

(12) مقتدى الصدر يدعو إلى استقالة الحكومة، سبوتنيك عربي، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2019، (تاريخ الدخول 10 أكتوبر/تشرين الأول 2019) shorturl.at/mwCO3

(13) مظاهرات العراق.. 93 قتيلاً للآن وحيدر العبادي يوجه رسالة بـ17 مقترحاً، بي بي سي عربي، 5 أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩. تاريخ الدخول 10 أكتوبر/تشرين الأول shorturl.at/aBCF82019):

(14) النجيفي يدعو الحكومة العراقية للاستقالة وإجراء انتخابات مبكرة، تي آر تي عربي، 5 أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، تاريخ الدخول 10 أكتوبر/تشرين الأول shorturl.at/AGUVZ2019):

(15) بحسب خطاب متلفز بثته القناة العراقية الإخبارية الحكومية لرئيس الوزراء بتاريخ ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩.

(16) حوار أجراه الباحث مع السيد حميد الغزي، الأمين العام للأمانة العامة لرئاسة الوزراء، بتاريخ ٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩.

(17) في حوارات أجراها الباحث مع متظاهري ساحة (مول النخيل) في بغداد، بتاريخ ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، جرى سؤالهم إن كانوا يؤمنون برمزية ساحة التحرير، أجابوا بـ"نعم"، ولكن استمرار التظاهرات أهم من رمزية المكان وهم جاثون بالوصول إلى المنطقة الخضراء حيث مؤسسات الحكم والتشريع هناك. أما الذين أجابوا بـ"لا" فقد سُئلوا إن كانوا يخططون لصناعة رمزية مكانية خاصة بهم؛ فأجابوا: المكان لا يعني لنا

شياً؛ الرمزية هي في المنطقة الخضراء وليست بساحة التحرير واقتحام الخضراء وسيلة لتحقيق المطالب بأقصى درجات الضغط.

- (18) بحسب تصريح وزير المالية العراقي، الدكتور فؤاد حسين على حسابه في تويتر، بتاريخ 9 أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩.
- (19) تعرضت معظم هذه المحطات للتهديد والاعتداء المباشر على موظفيها ومعداتنا في 6 أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩.
- (20) حوار أجراه الباحث مع الدكتور نبيل جاسم، الأستاذ في كلية الإعلام، جامعة بغداد، بتاريخ 9 أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ في بغداد.
- (21) حوار أجراه الباحث مع الدكتور حسين علاوي، رئيس مركز أكد للأبحاث السياسية، بتاريخ ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ في بغداد.
- (22) حوار أجراه الباحث مع الخبير القانوني، الدكتور فيصل الريكان، بتاريخ ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، في بغداد.